أبو ذر..

لا إشتراكية.. ولا مزدكية؟!

الطبعة الثانية

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

المركز الإسلامي للدراسات

Presented By: https://jafrilibrary.com/

أبو ذر..

لا إشتراكية.. ولا مزدكية؟!

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

Presented By: https://jafrilibrary.com/

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين، واللعنة على اعدائهم أجمعين على قيام يوم الدين..

وبعد..

فإن اصل هذا الكتاب هو ذلك النص الوارد في كتاب «دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام» غير أننا حين اردنا هه المرة تقديمه للطبع، اقترح علينا المؤلف: أن نستل النص الذي أورده في كتاب الصحيح من سيرة الإمام علي «عليه السلام»، لأنه أكثر تناسقاً، وأصفى تعبيراً مع ما فيه من لمحات، وتصويبات.

فكان ما أراد. فنحن نقدم هذا النص الذي يعالج تهمة باطلة ألصقها أهل الباطل لهذا الصحابي الجليل، لدوافع رخيصة تزري بأصحابها. ولا تليق بأهل النبل والكرامة..

والحمدلله، والصلاة والسلام على آله الطاهرين..

المركز الإسلامي للدراسات

Presented By: https://jafrilibrary.com/

الفصل الأول:

للتعريف بأبي ذر..

Presented By: https://jafrilibrary.com/

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين..

أبو ذر في سطور:

ـ هو أبو ذر، جندب بن جنادة الغفاري.. وقيل في اسمه واسم أبيه غير ذلك.

ـ كان يعبد الله قبل مبعث النبي «صلى الله عليه وآله» بثلاث سنين كما يقولون..

ـ أسلم رابعة أربعة، وقيل خامساً، فهو من السابقين إلى الإسلام.

ـ وهو أول من جهر في مكة بإسلامه ـ على ما يظهر ـ فنالته قريش بالأذى، ولولا أن طريق تجارتها إلى الشام على قبيلة غفار، فلربما كانت قضت عليه.

ـ وبعد أن أسلم عاد إلى قومه فدعاهم إلى الإسلام، فأسلمت على يديه قبيلة غفار وجماعة من أسلم..

ـ أقام في عسفان على طريق قوافل قريش: فكلما أقبلت عير لقريش احتجزوها حتى يقولون: «لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول

الله»، فمن قالها خلى سبيله، ومن أبي تعرض للعقاب.. وظل على ذلك حتى هاجر.

ـ هاجر إلى المدينة بعد أحد.. ولكن عمر قد ألحقه في العطاء بأهل بدر لمكانته وجلالته.

ـ كان طويلاً أسمر اللون نحيفاً.

ـ في غزوة تبوك أبطأ عليه بعيره، فسبقه الجيش، فلحقه ماشياً يحمل أمتعته على ظهره.

ـ هو أول من حيَّا النبي «صلى الله عليه وآله» بتحية الإسلام ـ كما يقولون ـ.

ـ وقد ورد عن الرسول «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام» في حقه كلمات كثيرة تعرب عن شخصيته وجلالته.

ـ أحد الأركان الأربعة.

ـ أحد الثلاثة الذين لم يتأثروا بالأحداث التي حصلت بعد الرسول «صلى الله عليه وآله»، وظلوا على الولاء التام لأهل البيت «عليهم السلام» ثم لحقهم الناس بعد.

ـ بايع النبي «صلى الله عليه وآله» على أنه لا تأخذه في الله لومة لائم، وعلى أن يقول الحق وإن كان مراً.

ـ وهو أحد من امتنع عن بيعة أبي بكر، حتى جاؤوا بأمير المؤمنين «عليه السلام» كرهاً فبايع.

ـ وهو أحد الذين صلوا على فاطمة الزهراء «صلوات الله وسلامه عليها»..

ـ وهو الذي لم يمتنع عن الحديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» رغم منع السلطات، ولم يكترث بتهديداتهم، وقال: «والله لو وضعتم الصمصامة على هذا (وأشار إلى فمه) على أن أترك كلمة سمعتها من الرسول «صلى الله عليه وآله» لأنفذتها قبل أن يكون ذلك».

ـ وهو الذي بُذلت له الأموال ليتنازل عن موقفه وجهره بالحق، فأبى وتعرض لمختلف أنواع البلاء والنكال.

ـ عرف وأدرك دور الأحبار واليهود في السياسة وتأثيرهم في المسلمين، فجهر بحقيقة ما أدركه، فتعرض لغضب الحكام ولتنكيلهم به.

ـ بسبب إصراره على أن يحدث بما سمعه عن النبي «صلى الله عليه وآله»، وأيضاً بسبب موقفه من تدخلات اليهود وأحبارهم في شؤون المسلمين وقراراتهم، وأيضاً بسبب اعتراضه على سيرة الحكام في بيت مال المسلمين، وكذلك من أجل نشره لفضائل أمير المؤمنين «عليه السلام»، ووصي رسول رب العالمين واستخلاف النبي «صلى الله عليه وآله» إياه ـ من أجل ذلك.. نفاه القوم عن حرم الله، وحرم رسوله (فقتلوه فقراً وجوعاً، وذلاً، وضراً وصبراً) على حد تعبير الرواية..

ـ نفاه عثمان ـ للأسباب ـ المتقدمة إلى الشام.

ـ في الشام ـ بعد أن فشلت محاولات معاوية لتطويق موقف أبي ذر ـ سواء عن طريق الترغيب أو عن طريق الترهيب عاد فكتب إلى عثمان بأمره، فأمره أن يحمله إليه على قتب يابس، وأن يعنفوا به السير.. ففعل، ولم يصل أبو ذر إلى المدينة إلا بعد أن انسلخ لحم فخذيه.

ـ وفي المدينة بعد أن رأى عثمان أنه لا يزال على موقفه، وبعد أن تصدى أبو ذر لكعب الأحبار متحدياً بذلك الخليفة عثمان، عاد عثمان فنفاه من جديد إلى الربذة أبغض الأمكنة إليه.

ـ ومما يذكر هنا موقف علي «عليه السلام» والحسنين «عليهما السلام» ومن معهم حينما خرجوا لوداعه «رحمه الله» حينما سُيِّر إلى الربذة وما جرى بين علي «عليه السلام» وعثمان ومروان.. هذا بالإضافة إلى مواقف أخرى لعلي «عليه السلام» مع عثمان حول قضية أبي ذر.

ـ وكان ما فعله عثمان بأبي ذر من جملة ما نقمه الناس على عثمان، ومن أسباب ثورة الناس ضده.

ـ مات أبو ذر «رحمه الله» في الربذة (منفاه) في سنة ٣١ أو ٣٢ للهجرة قال العسقلاني: وعليه الأكثر..

ـ صلى على أبي ذر جماعة من المؤمنين (حسب ما أخبر به الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله») وكان من بينهم الأشتر

«رحمه الله»، وابن مسعود وكان ذلك هو سبب ما جرى بين عثمان وابن مسعود، كما هو معروف ومشهور..

ـ لقد أخبر الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» أبا ذر بما يجري عليه، وأمره بالصبر حتى يلقى الله تعالى، وعدم حمل السلاح ضدهم.. فامتثل «رحمه الله» أمر الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وصبر على المحن والبلايا التي واجهها، حتى لقي ربه..

فالسلام عليك يا أبا ذر يوم ولدت، ويوم عشت مسلماً مظلوماً صابراً محتسباً، ويوم تبعث وحدك حياً.. وأيضاً يوم تُزف إلى الجنة وحدك بعد أن تقف لتشكو إلى الله ما فعله بك الحاقدون والمستأثرون **(وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)**(١).

(١) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

الفصل الثاني:

اتهامات.. وتجنيات..

أبو ذر: المتهم البريء:

أبو ذر.. هذا الصحابي الجليل، له موقف من عثمان بن عفان ومعاوية، لا يزال موضع أخذ ورد بين الباحثين والمؤرخين، وقد اختلفت نظرياتهم، وتباينت آراؤهم حوله بشكل ملفت للنظر تبعاً «لاختلاف العصبيات والدوافع تجاه هذه القضية. حتى لقد وصموا هذا الصحابي الجليل أخيراً»، بالاشتراكية تارة، والشيوعية أخرى. ونحن لا بد لنا أولاً من ذكر بعض أقوال ونظريات هؤلاء المؤرخين والباحثين. ثم نعقب ذلك بما نراه مقنعاً ومقبولاً على التساؤلات في المقام، فنقول:

لماذا هذا الاتهام؟!:

عرفنا: أن أبا ذر قد نفي إلى الشام ثم إلى الربذة، فقتلوه فقراً وجوعاً، وذلاً، وضراً وصبراً.. وقد فعلوا به ذلك لأسباب عديدة، نذكر منها ما يلي:

١ ـ إصراره على نشر حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»،

رغم منع السلطات، وعدم اكتراثه بتهديداتهم، وقد قال: «والله لو وضعتم الصمصامة على هذه (وأشار إلى حلقه) على أن أترك كلمة سمعتها من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنفذتها قبل أن يكون ذلك»(١).

٢ ـ موقفه من تدخلات اليهود وأحبارهم في شؤون المسلمين وقراراتهم.

٣ ـ إعتراضه على سيرة الحكام في بيت مال المسلمين، وعلى ممارسات أخرى ظالمة، أو غير مشروعة.

٤ ـ نشره لفضائل أمير المؤمنين «عليه السلام»، ووصي رسول رب العالمين، والنجص على إمامته وخلافته.

جهل أم تجاهل؟!:

ولكن بعض الناس أرادوا أن يفهموا ما جرى بأنحاءٍ أخرى، فأتوا بتحليلات وتصويرات مختلفة، تبعاً «لاختلاف العصبيات والدوافع. حتى لقد وصم بعضهم هذا الصحابي الجليل أخيراً»، بأنه يتبنى الإشتراكية تارة، والمزدكية أخرى، وغير ذلك. ولا نستطيع أن

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج٢ ص٣٥٤ وتاريخ مدينة دمشق ج٦٦ ص١٩٤ وسنن الدارمي ج١ ص١٣٦ وسير أعلام النبلاء للذهبي ج٢ ص٦٤ وج٣ ص٤١٠ وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج١ ص٢٥ وعمدة القاري ج٢ ص٤٢ وتغليق التعليق ج٢ ص٧٩.

نصنف هذا التجني عليه على أنه جهل بالحقائق بل هو تجاهل فاضح لها؛ فإن النصوص متواترة، والدلائل ظاهرة وباهرة، لا تسمح لأحد بالوهم والخطأ فيها.

وما ذكرناه في هذا الكتاب هو أقل القليل مما يدل على صحة مواقف هذا الرجل الجليل والعظيم.

وفي جميع الأحوال نقول:

لا بد لنا أولاً من ذكر بعض أقوال ونظريات هؤلاء. ثم نعقب ذلك بما نراه مقنعاً ومقبولاً، لنجيب به على التساؤلات المطروحة، فنقول:

هذه هي آراؤهم!!:

١ ـ قال ابن الأثير وأبو هلال العسكري:

كان أبو ذر يذهب إلى أن المسلم لا ينبغي أن يكون له في ملكه أكثر من قوت يومه وليلته، أو شيء ينفقه في سبيل الله، أو يعده لغريم. ويأخذ بظاهر القرآن:

(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)(١)، فكان يقوم بالشام، ويقول:

يا معشر الأغنياء والفقراء، بشر الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاوٍ من نار، تكوي بها جباههم، وجنوبهم،

---

(١) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

Presented By: https://jafrilibrary.com/

وظهورهم. فما زال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك وأوجبوه على الأغنياء، وشكى الأغنياء ما يلقون منه.

فأرسل إليه معاوية بألف دينار في جنح الليل، فأنفقها، فلما صلى معاوية الصبح دعا رسوله الذي أرسله إليه، فقال: إذهب إلى أبي ذر فقل له: انقذ جسدي من عذاب معاوية، فإنه أرسلني إلى غيرك، وإني أخطأت بك، ففعل ذلك.

فقال له أبو ذر: يا بني، قل له: والله ما أصبح عندنا من دنانيرك دينار، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجمعها.

فلما رأى معاوية بأن فعله يصدق قوله، كتب إلى عثمان الخ..[(١)].

٢ ـ رأي ابن كثير:

قال ابن كثير: قلت: كان من مذهب أبي ذر «رحمه الله» تحريم ادخار ما زاد على نفقة العيال.

وكان يفتي بذلك، ويحثهم عليه، ويأمرهم به، ويغلظ في خلافه.

فنهاه معاوية؛ فخشي أن يضر بالناس في هذا، فكتب يشكوه إلى أمير المؤمنين عثمان، وأن يأخذه إليه؛ فاستقدمه عثمان إلى المدينة،

---

(١) الكامل في التاريخ ج٣ ص١١٥ وليراجع: الأوائل ج١ ص٢٧٦ ـ ٢٧٧. وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج٦٦ ص١٩٩ وسير أعلام النبلاء ج٢ ص٦٩ وتاريخ المدينة لابن شبة ج٣ ص١٠٤٠.

وأنزله بالربذة، وحده، وبها مات «رحمه الله» في خلافة عثمان [(١)].

وقال في أبي ذر: إنه كان ينكر على من يقتني مالاً من الأغنياء، ويمنع ان يدخر فوق القوت، ويوجب أن يتصدق بالفضل، ويتأول قول الله سبحانه وتعالى: **(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**[(٢)]، فينهاه معاوية عن إشاعة ذلك، فلا يمتنع، فبعث يشكوه الخ..[(٣)].

٣ ـ الشوكاني:

قال الشوكاني: «..واختلف أهل العلم في المال الذي أديت زكاته: هل يسمى كنزاً؟! أم لا؟!

فقال قوم: هو كنز.

وقال آخرون: ليس بكنز.

ومن القائلين بالأول: أبو ذر، وقيده بما فضل عن الحاجة»[(٤)].

٤ ـ الآلوسي:

---

(١) تفسير القرآن العظيم ج٢ ص٣٥٢ و (ط دار المعرفة) ج٢ ص٣٦٦ والغدير ج٨ ص٣٦٢.

(٢) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

(٣) البداية والنهاية ج٧ ص١٥٥ و (ط دار إحياء التراث العربي) ج٧ ص١٥٧ والغدير ج٨ ص٣٣١ ونظرة في كتاب البداية والنهاية ص١١٤.

(٤) فتح القدير ج٢ ص٣٥٦ وراجع: الجامع لأحكام القرآن ج٨ ص١٢٥.

كما أن الآلوسي «..أخذ بظاهر الآية فأوجب إنفاق جميع المال، والفاضل عن الحاجة أبو ذر «رحمه الله»، وجرى لذلك بينه وبين معاوية في الشام ما شكاه إلى عثمان في المدينة، فاستدعاه فرآه مصراً الخ..»(١).

٥ ـ لجنة الفتوى بالأزهر:

وقالت لجنة الفتوى، بالأزهر: «.. وذهب أبو ذر الغفاري «رحمه الله» إلى أنه يجب على كل شخص أن يدفع ما فضل عن حاجته من مال مجموع ما عنده في سبيل الله، أي في سبيل البر والخير، وأنه يحرم ادخار ما زاد عن حاجته، ونفقة عياله.

إلى أن تقول: والحق أن هذا مذهب غريب من صحابي جليل كأبي ذر، وذلك لبعده عن مبادئ الإسلام، وعما هو الحق الظاهر الواضح، ولذلك استنكره الناس في زمنه واستغربوه»(٢).

والظاهر: أن مرادهم بالناس هو الهيئة الحاكمة، فإن الصحابة كانوا معه.

٦ ـ جبران ملكوت:

وقريب من ذلك ما قاله الكاتب المسيحي جبران ملكوت في مقال

---

(١) تفسير الآلوسي ج١٠ ص٨٧ والغدير ج٨ ص٣٦٧ عنه.

(٢) الغدير ج٨ ص٣٦٢ عن مجلة الوقت المصرية الصادرة سنة ١٣٦٧ عدد ١.

له في جريدة الأخبار العراقية عدد ٢٥٠٣ سنة ١٣٦٨.

٧ ـ الرصافي:

قال الرصافي شاعر العراق:

إنما الحق مذهب الإشتراكية فيما يختص في الأموال

مذهب قد نحى إليه أبو ذر قديماً، في غابر الأجيال

٨ ـ أحمد أمين:

كما أحمد أمين: بعد أن ذكر رواية الطبري قال: «فترى من هذا أن رأيه قريب جداً من رأي مزدك في الأموال..».

ثم ذكر: أنه تلقاه من ابن سبأ اليهودي، ثم قال: «..فمن المحتمل القريب: أن يكون قد تلقى هذه الفكرة من مزدكية العراق أو اليمن، واعتنقها أبو ذر، حسن النية في اعتقادها، وصبغها بصبغة الزهد التي كانت تجنح إليها نفسه الخ..»(١).

٩ ـ آخرون:

وقد أشار العلامة الأميني في الغدير(٢) إلى ما ذكره الخضري في محاضراته(٣).

---

(١) راجع: فجر الإسلام ص١١٠ و ١١١.

(٢) راجع: الغدير ج٨ ص٣٨٠.

(٣) راجع: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ج٢ ص٣٦ و ٣٧.

وعبد الحميد العبادي في كتابه(١)، تحت عنوان: أبو ذر الغفاري..

ومحمد أحمد جاد المولى في كتاب: إنصاف عثمان (٢).

وصادق إبراهيم عرجون في: عثمان بن عفان(٣).

وعبد الوهاب النجار في: الخلفاء الراشدون(٤).

١٠ ـ الغضبان:

وقد حاول منير الغضبان في كتابه: «أبو ذر الغفاري: الزاهد المجاهد» أن يظهر أنه لم يكن هناك خلاف بين أبي ذر وعثمان بل كانا على تمام الوفاق والإنسجام.

وأن كلاً منهما كان يعظم الآخر ويجله، ولم يحصل بينهما أية كدورة ومشاجرة وأن عثمان لم ينف أبا ذر إلى الشام، ولا إلى الربذة، وإنما كان أبو ذر ينصح الناس بالزهد بالدنيا لا أكثر ولا أقل.

وأنه لم يكن ثمة فقراء يخاف من ثورتهم ضد الهيئة الحاكمة، إلى آخر ما هنالك من أمور يذكرها تخالف ضرورة التاريخ(٥).

---

(١) راجع: صور من التاريخ الإسلامي ص١٠٩.

(٢) راجع: إنصاف عثمان ص٤١ و ٤٥.

(٣) راجع: عثمان بن عفان ص٣٥.

(٤) راجع: الخلفاء الراشدون ص٣١٧.

(٥) راجع كتاب: أبو ذر الغفاري: الزاهد المجاهد.

١١ ـ العلامة الطباطبائي:

يقول العلامة الطباطبائي «رحمه الله»: «فالآية ناظرة إلى الكنز الذي يصاحبه الإمتناع عن الإنفاق في الحقوق المالية الواجبة، لا بمعنى الزكاة الواجبة فقط، بل بمعنى يعمها وغيرها من كل ما يقوم عليه ضرورة المجتمع الديني، من الجهاد، وحفظ النفوس من الهلكة، ونحو ذلك».

وقال: «فالآية إنما تنهى عن الكنز لهذه الخصيصة، التي هي إيثار الكانز نفسه بالمال من غير حاجة إليه على سبيل الله، مع قيام الحاجة إليه»(١).

وقال: «وقصص أبي ذر واختلافه مع عثمان ومعاوية معروفة، مضبوطة في كتب التاريخ، والتدبر فيما مر من أحاديثه وما قاله لمعاوية: إن الآية لا تخصص بأهل الكتاب، وما خاطب به عثمان، وواجه به كعباً» يدل: على أنه إنما فهم من الآية ما قدمناه: أنها توُعِد على الكف عن الإنفاق في السبيل الواجب(٢).

---

(١) الميزان ج٩ ص٢٥١ و ٢٥٨.

(٢) الميزان ج٩ ص٢٥١ و ٢٥٨.

الفصل الثالث:

الموقف الخالد..

حقيقة موقف أبي ذر:

وبعد ما تقدم نقول:

إن أبا ذر لم يكن يؤمن بوجوب إنفاق كل ما زاد على النفقة، ولا كان ينكر على الهيئة الحاكمة تملك الأموال.. ولا كان يدعو إلى التزمت وترك الدنيا، والإعراض عنها بحيث يضر بالعيش، وعمران الحياة.. ولا كان يدعو إلى الانفاق الواجب الزائد على الزكاة، مما لابد منه في السبيل الواجب.

وإنما هو يقول بجواز ملكية كل ما يأتي بالطرق المشروعة، بعد إخراج حقوق الله منه، من الزكاة والخمس، وما إلى ذلك، ولا يجب إنفاقه.

ولكنه ينكر على الحكام، والولاة، وعلى معاوية والأمويين استئثارهم ببيت مال المسلمين، وانفاقه على شهواتهم، ومآربهم، ولذائذهم الشخصية، وحرمان الآخرين منه.

وما جرى بين أبي ذر وبين كعب الأحبار لم يكن هو لب المشكلة وأساسها، لكي يتشبث به العلامة الطباطبائي. ويبني كل خلاف إبي ذر مع الحكام عليه.. بل كان مفردة عابرة استفاد منها عثمان لقدح زناد التنكيل بأبي ذر، ومباشرة نفيه إلى الربذة، ليموت هناك جوعاً

وضراً.. إن ما أنكره أبو ذر هو الذي حذره منه رسول الله أصحابه وأمته من أن بني أبي العاص سيتخذون بمال الله دولاً وعباده خولا ودينه دخلا وأحاديث أخرى. وعمر بن الخطاب أيضاً قد حذر عثمان من هذه الأمور وهذه الطريقة في الحكم والإدارة والتصرف، وأكد له أن المسلمين وعلى رأسهم الصحابة سيثورون عليه، إن فعل ذلك. وحذر منه أيضاً علي وعمار، وأبو ذر، وغيرهم كسعد وعبد الرحمان. وكل هذه الإعتراضات والإحتجاجات إنما هي على الإستئثار بالأموال العامة، أعني أموال المسلمين لا الأموال الخاصة التي جمعت من طرق مشروعة فإنه لم يناقش احد، لا أبو ذر ولا غيره في المقدار المسموح منها وغير المسموح ولا تجد لذلك أثراً أبداً.

أدلة وشواهد:

وأما أدلة الإثبات لذلك فقد تقدم شطر هام منها، ونستطيع أن نجمل شطراً منها هنا في الأمور التالية:

أولاً: إن أبا ذر يأمر عثمان باتباع سنة صاحبيه: أبي بكر وعمر في الأموال.

قال عثمان: كذبت، ولكنك تريد الفتنة، وتحبها، وقد انغلت الشام علينا.

فقال أبو ذر: اتبع سنة صاحبيك لا يكن لأحد عليك كلام[١].

ولما فعل عثمان بأبي ذر ما فعل، وأرسله إلى الشام؛ ليكون بعيداً عنه، ويعيش تحت إشراف ورقابة معاوية وأعوانه.. وليواجه الكثير من الأذى، وأنواع المصاعب والإهانات ـ لما كان ذلك ـ قال علي «عليه السلام» لعبد الرحمن بن عوف: هذا عملك. في إشارة منه إلى دور ابن عوف في الشورى العمرية في تكريس الأمر لصالح عثمان.

فقال عبد الرحمن: إذا شئت فخذ سيفك، وآخذ سيفي؛ إنه قد خالف ما أعطاني[٢]. أي خالف ما أخذه عليه في قضية الشورى، من العمل بالكتاب والسنة، وسنة أبي بكر وعمر.

ومن الواضح: أن صاحبيه «أبا بكر وعمر» كانا يقبلان بملكية

---

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٦ وج٨ ص٢٥٩ و ٢٦٠ وبحار الأنوار ج٢٢ ص٤١٧ وج٣١ ص١٧٧ و ١٧٨ والفتوح لابن أعثم ج٢ ص١٥٨ وكتاب الأربعين للشيرازي ص٦٠٨ والغدير ج٨ ص٢٩٧ و ٣٠٦ والدرجات الرفيعة ص٢٤٥ وأعيان الشيعة ج٤ ص٢٣٨ وحياة الإمام الحسين للقرشي ج١ ص٣٧٠ والشافي في الإمامة ج٤ ص٢٩٦ وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص٢٧١ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٥٢.

(٢) أنساب الأشراف ج٥ ص٥٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٢٨ وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص٢٨٢ والغدير ج٩ ص٨٦ و ٢١٥ وج١٠ ص١٢٤.

ما زاد عن الحاجة، إذا كان قد أدى حق الله فيه. ولا يوجبان إنفاق الزيادة.

ثانياً: إن غضب الصحابة لأبي ذر، ومنهم علي والحسنان «عليهم السلام»، وكذلك عمار، وعبد الرحمن بن عوف، ـ إن غضبهم هذا ـ يدل على أنهم كلهم كانوا يشاطرونه رأيه، ويذهبون مذهبه، مع أن من بينهم ـ وهو ابن عوف ـ قد ترك من الذهب ما يكسر بالفؤوس، وقد مات بعد إرجاع أبي ذر من الشام.

ولو كان أبو ذر ينكر عليهم مجرد جمع المال، لما كان عبد الرحمن بن عوف من مؤيديه، فإنه لما مات، وجيء بتركته حالت البدر بين عثمان وبين الرجل القائم. وحينما سأل عثمان كعب الأحبار عن رأيه فيمن ترك هذا المقدار من المال، وأعطاه كعب رأيه، ضربه أبو ذر بعصاه.. وكانت النتيجة هي نفيه إلى الربذة، حسبما هو معلوم(١).

ومما يدل على غضب الصحابة له:

ما قاله البلاذري وغيره: «وقد كانت من عثمان قبل هنات إلى عبد الله بن مسعود، وأبي ذر، فكان في قلوب هذيل وبني زهرة، وبني

---

(١) راجع: مروج الذهب ج٢ ص٣٤٠ ومسند أحمد ج١ ص٦٣ والغدير ج٨ ص٣٦٩ ومجمع الزوائد ج١٠ ص٢٣٩ وتاريخ الإسلام للذهبي ج٣ ص٤١١ وراجع: حلية الأولياء ج١ ص١٦٠.

غفار وأحلافهما، من غضب لأبي ذر ما فيها، وحنقت بنو مخزوم لحال عمار بن ياسر»(١).

وقال الشريف المرتضى عن أبي ذر: «لم يكن في أهل المدينة إلا من كان راضياً، بقوله عاتباً بمثل عتبه، إلا أنهم كانوا بين مجاهر بما في نفسه، مخف ما عنده، وما في أهل المدينة إلا من رثى لأبي ذر مما حدث عليه، ومن استفظعه. ومن رجع إلى كتب السيرة عرف ما ذكرناه»(٢).

وتقدم: تذاكر علي «عليه السلام» وعبد الرحمن بن عوف فعل عثمان.

فقال علي «عليه السلام»: هذا عملك.

فقال عبد الرحمن: إذا شئت فخذ سيفك، وآخذ سيفي؛ إنه قد

(١) أنساب الأشراف ج٥ ص٢٦و ٦٨ وتاريخ الخميس ج٢ ص٢٦١ وكتاب الثقات لابن حبان ج٢ ص٢٥٨ و ٢٥٩ والغدير ج٨ ص٣٥٩ وج٩ ص١٦٩ عن بعض من تقدم، وعن: تاريخ اليعقوبي ج٢ ص١٥٠ ومروج الذهب ج١ ص٤٣٨ و ٤٤١ والرياض النضرة ج٢ ص١٢٤ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج٢ ص٣٨٥ والصواعق المحرقة ص٦٨. وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص٤١٥ وتاريخ المدينة لابن شبة ج٤ ص١١٥٧.

(٢) الشافي في الإمامة ج٤ ص٢٩٩ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٨ و ٥٩ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٥٥.

خالف ما أعطاني.

ولكن الراوي ذكر: أن هذا الكلام كان بعد وفاة أبي ذر.. وذلك لا يصح، لأن ابن عوف قد توفي بعد رجوع أبي ذر من الشام، وقبل نفيه إلى الربذة، كما يدل عليه مشادة أبي ذر مع كعب الأحبار، وضربه له حتى غضب عثمان لكعب ونفا أبا ذر.

فلعل هذه القضية بين علي «عليه السلام» وعبد الرحمن قد حصلت حين نفي أبي ذر إلى الشام، لا بعد وفاة أبي ذر، ولعلها حرفت لحاجة في النفس قضيت.

وعلى كل حال، فإن عد ما فعله عثمان بأبي ذر من المطاعن على عثمان، ومن موجبات الثورة ضده لا يخفى على أي ناظر في كتب الحديث والتاريخ(١).

ثالثاً: لماذا لا نجد أبا ذر ينكر على غير عثمان وعماله، فقد كان في الصحابة وغيرهم أغنياء كثيرون؟!

ولماذا ينحصر خلافه مع قريش(٢) ولا يتعداها إلى الأنصار،

---

(١) راجع: تاريخ اليعقوبي ج٢ ص١٧٣ و ١٧٤ ومروج الذهب ج٢ ص٤٣٨ و ٤٣٩ والصواعق المحرقة ص١١٢ والأوائل ج١ ص٢٧٦ ـ ٢٧٩.

(٢) صحيح مسلم (ط دار الفكر) ج٣ ص٧٧ ومسند أحمد ج٥ ص١٦٧ والسنن الكبرى للبيهقي ج٦ ص٣٥٩ وصحيح ابن حبان ج٨ ص٥١ وتهذيب الكمال ج٨ ص٣١١ والغدير ج٨ ص٣٢٠.

وغيرهم من أصحاب الثروات؟! ولماذا تفسد الشام على معاوية، ويخاف عثمان منه أن يفسد المدينة؟!

نعم.. لماذا تتوجه نقمة الناس على خصوص الحكام في هذه القضية، وهم لا تقصير لهم، ولا مخالفة منهم. لقد كان الأجدر أن ينقم الناس على الأغنياء كلهم، لا على خصوص الحكام!.. فنقمتهم على خصوص الحكام تدل على أنه إنما يتعرض لأمر يختص بالحاكم، وتكون مخالفته منحصرة به وفيه..

قال الزمخشري: «ولقد كان كثير من الصحابة، كعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله يقتنون الأموال، ويتصرفون فيها، وما عابهم أحد ممن أعرض عن القنية؛ لأن الإعراض اختيار للأفضل..»(١).

ومن أغنياء الصحابة نذكر:

١ ـ عبد الرحمن بن عوف، الذي كان على مربطه مئة فرس، وله ألف بعير، وعشرة آلاف من الغنم، وقد بلغ ثُمْن ماله أربعة وثمانين ألف دينار(٢). بالإضافة إلى الذهب الذي خلفه عند موته.

---

(١) الكشاف للزمخشري ج٢ ص٢٦٧ و (ط مطبعة مصطفى البابي) ج٢ ص١٨٧ وتفسير النسفي ج٢ ص٨٧ والبحر المحيط ج٥ ص٣٩.

(٢) راجع: مروج الذهب ج٢ ص٣٤٢ والبداية والنهاية ج٧ ص١٦٤ ومشاكلة الناس لزمانهم ص١٤.

وحديث ربع الثمن موجود في: جامع بيان العلم ج٢ ص١٦ و ١٧ والغدير

٢ ـ طلحة بن عبيد الله الذي بنى من البيوت ما قيمته مئة ألف دينار، وكانت غلته بالعراق كل يوم ألفاً مما يسمى بـ «الوافي»، وفي الشام عشرة آلاف دينار، وخلف مقادير هائلة من الذهب والفضة(١).

٣ ـ ٤ ـ قيس بن سعد، وعبد الله بن جعفر، اللذين كانا يهبان المئات والألوف، وأخبار كرمهما قد سارت في الآفاق.

٥ ـ أبا سعيد الخدري الذي كان يقول: ما أعلم أهل بيت من الأنصار أكثر أموالاً منا(٢).

ج٨ = = ص٢٨٤ عن: الطبقات الكبرى لابن سعد (ط ليدن) ج٣ ص٩٦ و (ط دار صادر) ج٣ ص١٣٦ ومروج الذهب ج١ ص٤٣٤ وتاريخ اليعقوبي ج٢ ص١٤٦ وصفة الصفوة لابن الجوزي ج١ ص١٣٨ والرياض النضرة لمحب الطبري ج٢ ص٢٩١ وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج١ ص٢٠٤ والإستيعاب (ط دار الجيل) ج٢ ص٨٤٧ والإكمال في أسماء الرجال ص١٣٨ وتاريخ مدينة دمشق ج٣٥ ص٣٠٥ والوافي بالوفيات ج١٨ ص١٢٦ ونصب الراية ج٥ ص٢١٨.

(١) راجع: مشاكلة الناس لزمانهم ص١٤ والغدير ج٨ ص٢٨٣ عن مروج الذهب ج١ ص٤٣٤ وتاريخ مدينة دمشق ج٢٥ ص١٠١ و ١٠٢ و ١٢٠ وسير أعلام النبلاء ج١ ص٣٢ والوافي بالوفيات ج١٦ ص٢٧٣ والإكمال في أسماء الرجال ص١١٤ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٢٢١ و ٢٢٢ وتهذيب الكمال ج١٣ ص٤٢٣.

(٢) صفة الصفوة لابن الجوزي ج١ ص٧١٥ والغدير ج٨ ص٣٣٧ عنه، ومسند أبي داود الطيالسي ص٢٩٤ ومسند ابن الجعد ص١٩٥ وتاريخ

Presented By: https://jafrilibrary.com/

٦ ـ زيد بن ثابت الذي كان ورثته يكسرون ما خلفه من الذهب والفضة بالفؤوس، ليقتسموها فيما بينهم، وخلف من المزارع، والآبار والأموال الأخرى ما قيمته مئة وخمسون ألف دينار [١].

٧ ـ ولحكيم بن حزام حكايات تدل على ثرائه الفاحش أيضاً[٢].

٨ ـ يعلى بن منبه (منية) أو (يعلى بن أمية) الذي خلف خمس مئة ألف دينار ذهباً، ومن البيوت والأراضي والديون ما يبلغ ثلاث مئة ألف دينار [٣].

مدينة دمشق ج٢٠ ص٣٨٨ وإمتاع الأسماع ج١٤ ص١٠٠ وسبل الهدى والرشاد ج١٠ ص٥٢.

(١) مشاكلة الناس لزمانهم ص١٤ والغدير ج٨ ص٣٣٨ ـ ٣٣٧ وراجع ج٢ ص٨٥ ـ ٨٨ عن مروج الذهب ج١ ص٤٣٤ والعلل لابن حنبل ج٢ ص٥ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج١ ص٢٠٤ وحياة الإمام الحسين للقرشي ج١ ص٣٥٩ وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) ص٢٠٤.

(٢) صفة الصفوة لابن الجوزي ج١ ص٧١٥ وتاريخ مدينة دمشق ج١٥ ص٣٢٥ ـ ٣٤٤ و (ط دار الفكر) ج١٥ ص١١٩ ـ ١٢٥والغدير ج٨ ص٣٣٧ ـ ٣٣٨ عنهما، وراجع ج٢ ص٨٥ ـ ٨٨ وتهذيب الكمال ج٧ ص١٨٥ ـ ١٩٠ وسير أعلام النبلاء ج٣ ص٥٠ و ٥١ والإصابة ج٢ ص٩٨ وراجع: السنن الكبرى للبيهقي ج٦ ص٣٥ ومعرفة السنن والآثار ج٤ ص٤٢٧ والإستيعاب ج١ ص٣٦٢ وأضواء البيان ج٢ ص٧٤ .

(٣) مشاكلة الناس لزمانهم ص١٤ والغدير ج٨ ص٢٨٤ عن مروج الذهب ج١ ص٤٣٤ وأعيان الشيعة ج١ ص٣٤٦ . وراجع: الوافي بالوفيات ج٢٩

٩ ـ عمر بن الخطاب.. الذي كان يملك أربعة آلاف فرس[١] وغير ذلك[٢].

١٠ ـ بل إن عثمان نفسه كانت له أموال هائلة، حسبما قدمناه في فصل سابق.

وراجع المزيد من المصادر كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام»، الفصل الثالث، حين الكلام على آثار الفتوح على الفاتحين.

ص١٤ وكتاب الفتوح لابن أعثم ج٢ ص٤٥٣ والإمامة والسياسة (تحقيق الشيري) ج١ ص٧٩ والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج٣ ص٣٥٥ والجمل للشيخ المفيد ص٨٩ و ١٢٣ ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص٢٥٠ و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج٣٢ ص٤٢٢ والإستيعاب ج٤ ص١٥٨٥ ـ ١٥٨٧ والإكمال في أسماء الرجال ص١٤٦ والجمل لابن شدقم ص١٠٨ وبحار الأنوار ج٣٢ ص١٤٥ وقاموس الرجال للتستري ج١١ ص١٤٣ والفصول المهمة لابن الصباغ ج١ ص٣٧٢ وعمدة القاري ج١٥ ص٤٩ والثقات لابن حبان ج٢ ص٢٧٩ والبداية والنهاية ج٧ ص٢٥٨.

(١) المصنف لابن أبي شيبة ج٧ ص٦٤٤ والخراج لأبي يوسف ص٥١ وإن كان يقول: إنها كانت موسومة في سبيل الله تعالى. وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج٣ ص١٥٥.

(٢) راجع كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام».. الفصل الثالث. حين الكلام على آثار الفتوح على الفاتحين.

رابعاً: قال الأميني: «..تشريع الزكاة يدل على أن الباقي مباح لصاحبه، ولأبي ذر نفسه في آداب الزكاة أحاديث أخرجها البخاري، ومسلم، وغيرهما من رجال الصحاح، وأحمد، والبيهقي، وغيرهم؛ فلو كان يجب إنفاق بعد إخراج الزكاة، فما معنى التحديد بالنُّصُبِ، والإخراج منها»(١).

وعن أبي ذر في حديث له عن النبي «صلى الله عليه وآله»:

«لا يموت أحد منكم، فيدع إبلاً وبقراً لم يؤد زكاتها إلا جاءته يوم القيامة أعظم ما كانت واسمنه، تطؤه بأخفافها الخ..»(٢).

هذا كله عدا ما رواه أبو ذر في الأموال، والنفقات والصدقات المستحبة، وقد ذكره الأميني في الغدير عن مصادر كثيرة(٣).

---

(١) الغدير ج٨ ص٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٢) راجع: مسند أحمد ج٥ ص١٥٧ و ١٥٨ وصحيح مسلم ج٣ ص٧٥ و ٧٤ وسنن النسائي ج٥ ص٢٩ و ٢٧ والسنن الكبرى للبيهقي ج٤ ص٩٧ و ١٨٢ وعمدة القاري ج٩ ص٢٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١٩ ص٢٤٠ وكنز العمال ج٦ ص٣٠١ و ٣٠٩.

وراجع: كشف الخفاء ج١ ص٢١٩ والسنن الكبرى للنسائي ج٢ ص١٤ و ١٢ والمغني لابن قدامة ج٢ ص٤٦٧ والشرح الكبير لابن قدامة ج٢ ص٤٩٦ = = وكشاف القناع ج٢ ص٢٢٠ والمحلى لابن حزم ج٦ ص٨ وجواهر العقود ج١ ص١٦٩ ونيل الأوطار ج٦ ص٤٤ وسنن الدارمي ج١ ص٣٨٠ وصحيح ابن خزيمة ج٤ ص٩.

(٣) الغدير ج٨ عن: مسند أحمد ج٥ ص١٥١ ـ ١٧٨ وتاريخ الأمم والملوك

فروايته لذلك تدل: على أنه لم يكن يوجب إنفاق ما زاد على الحاجة، إلا ما أوجبه الله تعالى من حق الزكاة، والخمس، ونحوهما، وإلا.. لم يكن بالإمكان فهم المبرر للصدقات المستحبة وغيرها من النفقات..

ومع غض النظر عن ذلك، وفرضنا أن أبا ذر لم يرو من ذلك شيئاً، فهل لم يكن أبو ذر يحفظ من القرآن إلا آية الكنز؟! ألم يمر أمامه أية آية ترتبط بالزكاة، والنفقات، والصدقات المستحبة؟! ألم يقرأ قوله تعالى: **(وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلاَ تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً)**(١).

ألا تدل هذه الآية على أن: للإنسان أن يملك قنطاراً، وأن يُملّكه؟!

ألم يقرأ آيات البيع، والشراء، والتجارة، عن تراض؟!

ألم يقرأ آيات الإرث؟! وغير ذلك مما يدل على جواز تملك المال، وكون الإنسان بالخيار بين الإنفاق والإمساك؟ وإن كان الإنفاق

ج٥ ص٦٧ والأموال لأبي عبيد ص٣٥٥ وسنن ابن ماجة ج١ ص٥٤٤ وصحيح مسلم ج٣ ص٨٢ والسنن الكبرى للبيهقي ج٤ ص١٨٨ والترغيب والترهيب ج١ ص٤٧ وج٢ ص٣٨/٢٣٠ وعن أبي داود، وابن خزيمة، والنسائي، والترمذي، وابن حبان، والحاكم، والدر المنثور ج٣ ص٢٣٣، عن ابن أبي شيبة، وابن مردويه.

(١) الآية ٢٠ من سورة النساء.

أفضل؟!

خامساً: مما روي عن أبي ذر:

١ ـ أنه قال لعثمان: لا ترضوا من الناس بكف الأذى حتى يبذلوا المعروف. وقد ينبغي لمؤدي الزكاة: أن لا يقتصر عليها حتى يحسن إلى الجيران والإخوان، ويصل القرابات.

فقال كعب: من أدى الفريضة فقد قضى ما عليه.

فرفع أبو ذر محجنه، فضربه فشجه(١).

قال العلامة الطباطبائي: «فإن لفظه كالصريح، أو هو صريح في أنه لا يرى كل إنفاق فيما يفضل من المؤنة بعد الزكاة واجباً، وأنه يقسم الإنفاق في سبيل الله إلى ما يجب وما ينبغي، غير أنه يعترض بانقطاع سبيل الإنفاق من غير جهة الزكاة، وانسداد باب الخيرات»(٢).

٢ ـ إن اعتراض أبي ذر الآتي على معاوية لبنائه الخضراء، وقوله له: إن كانت هذه الدار من مال الله فهي الخيانة، وإن كانت من مالك فهو الإسراف.. هذا القول يدل على أن أبا ذر يعتقد: أن المال بعضه لله تعالى وهو بيت المال. وبعضه للإنسان. وأن للإنسان حق

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٣٣٦ والغدير ج٨ ص٣٥١ عنه، وتاريخ مدينة دمشق ج٦٦ ص١٩٨ والميزان ج٩ ص٢٥٨.

(٢) الميزان ج٩ ص٢٦٣ ـ ٢٦٤.

في أن يتملك ما يبني به الخضراء، لكنه يقول: إن صرفه بهذا النحو يكون سرفاً..

سادساً: في كلام أبي ذر نفسه شواهد أخرى على أنه إنما كان ينكر على الحكام أكلهم مال الله، واستئثارهم بالفيء، وبيوت الأموال.. فلاحظ ما يلي:

١ ـ قال البلاذري والمعتزلي، والنص له: «إن عثمان لما أعطى مروان بن الحكم وغيره بيوت الأموال، واختص زيد بن ثابت بشيء منها، جعل أبو ذر يقول بين الناس، وفي الطرقات والشوارع: بشر الكانزين بعذاب أليم، ويرفع بذلك صوته، ويتلو قوله تعالى: **(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**[١].

فرفع ذلك (مروان) إلى عثمان مراراً وهو ساكت، ثم إنه أرسل إليه مولى من مواليه: أن انته عما بلغني عنك.

فقال أبو ذر: أينهاني عثمان عن قراءة كتاب الله، وعيب من ترك أمر الله؟! فوالله الخ..»[٢].

---

(١) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٤ وج٨ ص٢٥٦ وبحار الأنوار ج٢٢ ص٤١٤ وج٣١ ص١٧٤ والشافي في الإمامة ج٤ ص٢٩٣ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٥٠ وأنساب الأشراف للبلاذري ج٥ ص٥٢ والغدير ج٨ ص٢٩٢ و ٣٠٣.

٢ ـ عن سفيانية الجاحظ: فقال له عثمان: أنت الذي تزعم أنا نقول: «يد الله مغلولة، وإن الله فقير ونحن أغنياء»؟!

فقال أبو ذر: لو كنتم لا تقولون هذا لأنفقتم مال الله على عباده، ولكني أشهد أني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً، وعباد الله خولاً، ودينه دخلاً[١].

٣ ـ لما قدم أبو ذر المدينة (أي من الشام) جعل يقول: «تستعمل الصبيان، وتحمي الحمى، وتقرب أولاد الطلقاء الخ..»[٢].

«فهو ينكر عليه إذن مخالفته الصارخة لأحكام الإسلام، وكونه يحمي الحمى، وغير ذلك مما ثبت مخالفته للشرع، لا عدم انفاقه ما زاد عن حاجته».

٤ ـ لقد رأينا النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه يتنبأ بما يجري على أبي ذر، وبسببه، ونراه لا ينكر على أبي ذر موقفه، ولا يقول له:

---

(١) راجع: الفتوح لابن أعثم ج٢ ص١٥٦ ـ ١٥٧ و (ط دار الأضواء) ج٢ ص٣٧٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٥ ـ ٥٦ وج٨ ص٢٥٨ والصراط المستقيم ج٣ ص٣٣ وكتاب الأربعين للشيرازي ص٦٠٧ وبحار الأنوار ج٢٢ ص٤١٦ وج٣١ ص١٧٦ والغدير ج٨ ص٣٠٥ والدرجات الرفيعة ص٢٤٤ والشافي في الإمامة ج٤ ص٢٩٥.

(٢) أنساب الأشراف ج٥ ص٥٣ والغدير ج٨ ص٢٩٣ وحياة الإمام الحسين للقرشي ج١ ص٣٧١ .

إن الحق سوف يكون معهم، فاقبل منهم واسكت عنهم. وإنما هو فقط يامره أن لا يشهر السيف؛ لأن معنى ذلك: أن يقتل من دون أن يترتب اثر على ذلك..

فقد قال النبي «صلى الله عليه وآله» له: كيف أنت وأئمة (ولاة) بعدي يستأثرون بهذا الفيء؟!

قال: قلت: إذن والذي بعثك بالحق اضع سيفي على عاتقي، ثم أضرب به حتى ألقاك، أو ألحق بك.

قال: أولا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ تصبر حتى تلقاني[١].

وفي نص آخر: أنه «صلى الله عليه وآله» قال له: «يا أبا ذر أنت رجل صالح، وسيصيبك بلاء بعدي.

قلت: في الله؟!

قال: في الله.

---

(١) كشف الأستار عن مسند البزار ج٢ ص٢٥٠ و ٢٥١ وكتاب السنة لأبي عاصم ص٥١١ وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج١١ ص٢١٠ وقاموس الرجال للتستري ج١١ ص٣٢٢ وإمتاع الأسماع ج١٢ ص٣٠٧ وسبل الهدى والرشاد ج١٠ ص٨٣ ومسند أحمد ج٥ ص١٨٠ بطريقين صحيحين كما قال الأميني. وراجع ص١٧٨ و ١٧٩ و ١٥٦ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٤ ص١٦٦ والغدير ج٨ ص٣١٦ ـ ٣١٧ وسنن أبي داود ج٢ ص٢٨٢.

قلت: مرحباً بأمر الله»(١).

٥ ـ قال العسقلاني حكاية عن غيره، ونقله العيني عن عياض: «والصحيح: أن إنكار أبي ذر، كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه. وتعقبه النووي بالإبطال، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وهؤلاء لم يخونوا..»(٢).

ونتعقب نحن النووي هنا بما تعقبه به أبو ذر من قبل، من أن عثمان لم يتَّبع سنة صاحبيه في الأموال، وقد قال له: «اتبع سنة صاحبيك لا يكن لأحد عليك كلام».

٦ ـ بنى معاوية الخضراء بدمشق، فقال أبو ذر: يا معاوية، إن كانت هذه الدار من مال الله فهي الخيانة، وإن كانت من مالك فهي الإسراف كما تقدم(٣).

(١) حلية الأولياء ج١ ص١٦٢ والغدير ج٨ ص٣١٦ و ٣٣٩ وتاريخ مدينة دمشق ج٦٦ ص١٩٢ وراجع: كنز العمال ج٥ ص٧٨٧.

(٢) فتح الباري ج٣ ص٢١٨ والغدير ج٨ ص٣٢١ وعمدة القاري ج٨ ص٢٦٤ وفلك النجاة لفتح الدين الحنفي ص١٥٥.

(٣) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٤ و٥٥ وج٨ ص٢٥٦ وأنساب الأشراف= = ج٥ ص٥٣ وبحار الأنوار ج٢٢ ص٤١٥ وج٣١ ص١٧٥ والشافي في الإمامة ج٤ ص٢٩٤ وكتاب الأربعين للشيرازي ص٦٠٥ والغدير ج٨ ص٢٩٣ و ٣٠٤ وأعيان الشيعة ج٤ ص٢٣٧ وسفينة النجاة

٧ ـ وأخيراً.. فإننا نجد عثمان، يحاول أن يتستر على ما يجري على بيت المال فيقول:

أترون بأساً «أن نأخذ مالاً من بيت مال المسلمين فننفقه فيما ينوبنا من أمورنا ونعطيكموه؟!

فقال كعب: لا بأس؛ فرفع أبو ذر العصا فوجأ بها في صدر كعب الخ..»(١).

وهكذا يتضح: أن أبا ذر كان ينكر على الهيئة الحاكمة تصرفها في بيت مال المسلمين، واستئثارها بالفيء، ويصرح به في كلماته بما يزيل الريب، ولم يكن بصدد إنكار الملكية لما يزيد عن الحاجة، ولا بصدد الوعظ والتزهيد بالدنيا، إلى غير ذلك مما تقدم..

سابعاً: إن أبا ذر كان يستشهد بقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا**

للتنكابني ص٢٥١.

(١) راجع: أنساب الأشراف ج٥ ص٥٢ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٤ وج٨ ص٢٥٦ وراجع: بحار الأنوار ج٣١ ص٢٧٢ و ٢٧٣ وج٩٣ ص٩٣ ومروج الذهب ج٢ ص٢٤٠ (وتحقيق شارل بلا) ج٣ ص٨٣ والغدير ج٨ ص٢٩٥ وراجع: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص٢٦٥ ومستدرك الوسائل ج٧ ص٣٧ وجامع أحاديث الشيعة ج٨ ص٣٢١.

فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)(١).

وكان ينادي «رحمه الله» بهذه الآية في الشوارع والطرقات.. والمال الذي كان يأخذه الأحبار والرهبان هو أموال الكنائس والبيع، وما يُهدى إليها، والكفارات المذكورة في التوراة وأشباهها، وهي أموال عامة، فكان الأحبار والرهبان يكنزونها لأنفسهم، ويجعلونها من أموالهم الخاصة وينفقونها على شهواتهم.. فالله تعالى يخاطب المسلمين بهذه الآية، ويعطيهم قاعدة كلية، مفادها: أن كل من يأكل الأموال العامة، سواء أكان من أهل الكتاب، أو من غيرهم، محكوم عليه بالهلاك والعذاب..

فالآية ناظرة إلى التصرف في هذه الأموال، التي يجب صرفها في سبيل الله، المعبر عنها في الإسلام ببيت المال تارة، وبمال الله أخرى ـ وليست ناظرة إلى الأموال التي يملكها الشخص بالوسائل المشروعة وتزيد عن حاجته، لأن ما يملكه الشخص ليس من أموال الناس بديهة، وليست من الأموال التي تصرف في الجهات العامة.

كما أن تخصيص الأحبار والرهبان بالذكر في الآية دون غيرهم من سائر أغنياء اليهود والنصارى، الذين يأكلون أموال الناس بالباطل وما أكثرهم.. ليس إلا لخصوصية فيهم، وهي أنهم هم الذين، كانت لهم الهيمنة والسيطرة والنفوذ آنئذٍ، وكانت بيدهم الأموال العامة (لا

---

(١) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

الخاصة)، وكانت تأتيهم من الطرق الآنفة الذكر..

ومهما نوقش في دلالة الآية على ما ذكرناه.. فإن مما لا ريب فيه أن كل كلمات ومواقف أبي ذر تدل دلالة قاطعة على أنه «رحمه الله»، لم يفهم منها إلا الاستئثار بالفيء، ونهب بيت مال المسلمين..

والغريب هنا: أن البعض، كالفضل بن روزبهان وغيره يحاولون دعوى النسخ، ويقولون: إن مذهب عامة الصحابة والعلماء: أن آية تحريم كنز الذهب والفضة منسوخة بالزكاة، ومذهب أبي ذر أنها محكمة(١).

وقد أجاب العلامة المظفر «رحمه الله»: بأن هذا الكلام سخيف؛ إذ لا معنى لنسخ الآية بالزكاة لعدم التنافي بينهما؛ إذ يمكن أن تجب الزكاة مع الزائد كما يمكن أن تجب دون الزائد؛ لتعلقها بمال الفقير، أو يجب الزائد دون الزكاة؛ حين لا يكون مال الغني زكوياً..(٢).

---

(١) راجع: دلائل الصدق ج٣ قسم١ ص١٧٧ وإحقاق الحق (الأصل) ص٢٥٦ وفتح القدير ج٢ في تفسير الآية. والكشاف للزمخشري ج٢ ص٢٦٦ و ٢٦٧.

(٢) راجع: دلائل الصدق ج٣ قسم١ ص١٨٠.

الفصل الرابع:

الكيد الأموي..

Presented By: https://jafrilibrary.com/

خطط الأمويين في مواجهة أبي ذر:

وقد اتبع الحكام آنذاك أساليب متعددة لضرب حركة أبي ذر، ومواجهة مسيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي احرجتهم إيما إحراج، ونستطيع أن نشير هنا إلى ما يلي:

١ - إن جمع عثمان الناس على مصحف واحد، قد كان في نفس سنة ثلاثين، وهي سنة استفحال الخلاف بين السلطة وبين أبي ذر(١).

ويلاحظ: أن أتباع عثمان أصروا على حذف الواو من آية: **(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**(٢)، وهي نفس الآية التي كان أبو ذر يستشهد وينادي بها في الشوارع..

---

(١) راجع: الكامل في التاريخ ج٣ ص١١١ والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج٢ ق٢ ص١٣٥ ومستدرك سفينة البحار ج٥ ص٢١١ وراجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج٣ ص٥٠٢ وتاريخ مدينة دمشق ج٧ ص٣٤٦ وتهذيب الكمال ج٢ ص٢٧٢ وسير أعلام النبلاء ج١ ص٤٠٠ و ٤٠٢ وتاريخ القرآن الكريم لمحمد طاهر الكردي ص٣٩ وفتح الباري ج٩ ص١٥.

(٢) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

وإنما أرادوا حذفها ليظهروا: أنها ليست قاعدة كلية، بل هي خاصة بأهل الكتاب، ولا تعم المسلمين؛ لأن الواو إذا حذفت من قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ**﴾ أمكن أن تكون مرتبطة بما قبلها، وجيء بها لبيان صفة للمذكورين قبلها، وهم الأحبار والرهبان.

وقد بلغ إصرارهم على حذفها حداً اضطر أبي بن كعب إلى التهديد باللجوء إلى السيف.

فعن علباء بن أحمر: أن عثمان بن عفان لما أراد أن يكتب المصاحف أرادوا أن يلقوا الواو التي في براءة ﴿**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ..**﴾(١).

قال أبي: لتلحقنها، أو لأضعن سيفي على عاتقي؛ فألحقوها(٢).

٢ ـ كما أن معاوية يصر ـ من جهته أيضاً ـ «على تخصيص هذه الآية بأهل الكتاب، ليكون معذوراً في إجرائه قاعدته المعروفة عنه: إن مال الله له؛ فلا حرج عليه أن يفعل في مال الله ما يشاء.

فرد عليه الأحنف، وصعصعة»(٣)، وواجهاه بشكل سافر، منعه

---

(١) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

(٢) الدر المنثور ج٣ ص٢٣٣ وقال: أخرجه ابن الضريس، والميزان ج٩ ص٢٥٦ وج١٢ ص١٢٣ عنه، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ج٣ ص٢٧.

(٣) النصائح الكافية ص١٠٣ و ١٠٦ عن ربيع الأبرار، وابن حجر، والمسعودي، ومروج الذهب ج٣ ص٤٣ وليراجع: حياة الصحابة ج٢ ص

من تحقيق ما كان يصبو إلى تحقيقه.

وهذه القاعدة هي التي اختارها المأمون حين عرضت عليه سيرة معاوية، فرآه يأخذ المال من حقوقه، ويضعه كيف يشاء..[(١)].

نعم.. لقد أصر معاوية على هذا، وأصر أبو ذر على ذاك؛ ليمنع معاوية من التصرف ببيت مال المسلمين.. يقول زيد بن وهب: مررت على أبي ذر بالربذة؛ فقلت: ما أنزلك بهذه الأرض؟!

قال: كنا بالشام، فقرأت: **(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**[(٢)]، فقال معاوية: ما هذه فينا، هذه في أهل الكتاب.

قلت أنا: إنها لفينا وفيهم..[(٣)].

---

٧٩ ومجمع الزوائد ج٥ ص ٢٣٦ وإن كان الرواة قد زادو في الرواية ما تكذبه كل الشواهد والدلائل التاريخية، بل يكذبه نفس ما ذكره في حياة الصحابة ج٢ص٨٠ و ٨١ والحاكم في المستدرك ج٣ص٤٤٢ مما فعله بالحكم ابن عمرو الغفاري.

(١) المحاسن والمساوئ للبيهقي (ط دار صادر) ص٤٩٥ والحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام» ص١٨١ عنه.

(٢) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

(٣) صحيح البخاري في كتابي الزكاة والتفسير، (ط دار الفكر) ج٥ ص٢٠٣ وعمدة القاري ج٨ ص٢٤٨ وج١٨ ص٢٦٤ والمصنف لابن أبي شيبة ج٣ ص١٠٢ وج٧ ص٢٦١ وجامع البيان ج١٠ ص١٥٧ وفتح القدير

إذن.. فإن من أسباب نفي أبي ذر إلى الربذة إصراره على شمول هذه الآية للمسلمين!! «ما عشت أراك الدهر عجباً»!!

ولكننا مع ذلك نجد العديد من العلماء يصرون على مخالفة معاوية، وتأييد قول أبي ذر: بأن الآية تعم المسلمين.

يقول القرطبي: «قال أبو ذر وغيره: المراد بها أهل الكتاب وغيرهم من المسلمين، وهو الصحيح، لأنه لو اراد أهل الكتاب خاصة لقال: ويكنزون بغير: **(وَالَّذِينَ)** فلما قال: والذين، فقد استأنف معنى آخر، يبين أنه عطف جملة على جملة. فالذين يكنزون كلام مستأنف، وهو رفع على الإبتداء..(١).

ووافق أبا ذر أيضاً: «ابن عباس، فقال: إنها عامة»(٢).

ج٢ ص٣٥٨ وشرح نهج البلاغة المعتزلي ج٨ ص٢٦١ وج٣ ص٥٣ وصفة الصفوة ج١ ص٥٩٦ والطبقات الكبرى لابن سعد ج٤ قسم١ ص١٦٦ وتفسير القرآن العظيم ج٢ ص٣٥٢ و (ط دار المعرفة) ج٢ ص٣٦٦ والدر المنثور ج٣ ص٢٣٣ عن: ابن سعد، وابن أبي شيبة، والبخاري، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والغدير ج٨ ص٢٩٥ عن البخاري، والميزان ج٩ ص٢٥٧ عن الدر المنثور، وفتح الباري ج١ ص١٤٨ وراجع البداية والنهاية ج٧ ص١٥٥.

(١) الجامع لأحكام القرآن ج٨ ص١٢٣ والغدير ج٨ ص٣٧٤ عنه.

(٢) راجع: تفسير القرآن العظيم ج٢ ص٣٥٢ و (ط دار المعرفة) ج٢ ص٣٦٦ والغدير ج٨ ص٣٧٣ .

وقال الشوكاني: «والأولى حمل الآية على عموم اللفظ، فهو أوسع من ذلك»[(١)].

بل نجد البعض يتشدد أكثر، ويقول: المراد بها المسلمون الكانزون غير المنفقين، كما عن السدي[(٢)].

وقد استنسبه الآلوسي، ليناسب قوله تعالى: **(وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)**[(٣)].

وجوز إرادة المسلمين الكانزين غير المنفقين، الزمخشري والبيضاوي أيضاً[(٤)] إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه..

ومع أن هؤلاء كانوا أكثر تطرفاً من أبي ذر في تفسيرهم للآية، إلا أننا لم نجد أحداً وصمهم بالإشتراكية، أو اتهمهم بالمزدكية واليهودية، ولا احتاجوا إلى من يؤول أقوالهم، ولا إلى من يفسر ويوجه مواقفهم وأفعالهم!!

٣ ـ أسلوب الإقناع بالكف عما كان ينادي به، ولأجل ذلك يرسل

---

(١) فتح القدير ج٢ ص٣٥٦ والغدير ج٨ ص٣٧٤ عنه.

(٢) الدر المنثور ج٣ ص٢٣٢ عن ابن أبي حاتم، وتفسير القرآن العظيم ج٢ ص٣٥٢ والجامع لأحكام القرآن ج٢ ص١٢٣ والغدير عنه.

(٣) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

(٤) تفسير الآلوسي ج١٠ ص٨٧ والكشاف للزمخشري ج٢ ص٢٦٦ و (ط مكتبة مصطفى البابي) ج٢ ص١٨٧ وتفسير النسفي ج٢ ص٨٧ والغدير ج ٨ ص ٣٧٤ عنه، وعن تفسير البيضاوي ج١ ص٤٩٩.

معاوية إليه ـ وهو في الشام ـ من يقنعه بذلك.

فقد كان أبو ذر يغلظ لمعاوية؛ فشكاه إلى عبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وعمرو بن العاص، وأم حِرام، فقال لهم: إنكم قد صحبتم كما صحب، ورأيتم كما رأى، فإن رأيتم أن تكلموه، ثم أرسل إلى أبي ذر فجاء؛ فكلموه.

فقال: أما أنت يا أبا الوليد الخ..

ثم تذكر الرواية نصيحته «رحمه الله» لهم، حتى قال عبادة بن الصامت: «لا جرم، لا جلست مثل هذا المجلس أبداً»(١).

٤ ـ إتباع أسلوب المقاطعة والهجران.

٥ ـ بالإضافة إلى أسلوب التهديد والوعيد: بالفقر، والجوع، والقتل؛ فقد روى سفيان بن عيينة، من طريق أبي ذر، قال: إن بني أمية تهددني بالفقر، والقتل، ولَبطن الأرض أحب إلي من ظهرها، ولَلفقر أحب إلي من الغنى.

فقال له رجل: يا أبا ذر، ما لك إذا جلست إلى قوم قاموا وتركوك؟!

قال: إني أنهاهم عن الكنوز(٢).

---

(١) مسند أحمد ج٥ ص١٤٧ ومجمع الزوائد ج٨ ص٨٤ وكنز العمال ج١٣ ص٣١٦ وتاريخ مدينة دمشق ج٤٩ ص٢٨٩ .

(٢) حلية الأولياء ج١ ص١٦٢ ومسند أحمد ج٥ ص١٦٤ والغدير ج٨

وقيامهم عنه إنما هو لنهي عثمان الناس عن مجالسته «رحمه الله».

فلماذا اختص بنو أمية بتهديده بالقتل، والجوع، من دون سائر الأغنياء، لو كان ـ حقاً ـ ينكر الغنى على جميع الناس؟!..

إن الحقيقة هي كما يقول الأميني «رحمه الله»: أن بني أمية هم الذين كانوا يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع، حسب تعبير علي «عليه السلام»(١).

وهم الذين عناهم يزيد بن قيس الأرحبي بقوله في صفين: «يحدث، أحدهم في مجلسه بذيت وذيت، ويأخذ مال الله، ويقول: لا إثم علي فيه، كأنما أعطي تراثه من أبيه، كيف؟! إنما هو مال الله أفاءه الله علينا بأسيافنا وأرماحنا»؟!(٢).

٦ ـ محاولة نبذه إجتماعياً، ومنع الناس من الإتصال به، أو الإقتراب منه؛ فعن الأحنف بن قيس، قال: «كنت بالمدينة؛ فإذا أنا

______

ص٣٢١ عنه وعن تهديدهم إياه بالقتل راجع: الكامل في التاريخ ج٣ ص١١٣ و ١١٤ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٦ وغيره.

(١) نهج البلاغة في الخطبة الشقشقية.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٥ ص١٩٤ والنص له. وتاريخ الأمم والملوك ج٣ ص١٢ وقاموس الرجال للتستري ج١١ ص١١٠ وصفين للمنقري ص٢٤٨ والكامل في التاريخ ج٣ ص٢٩٨ والغدير ج٨ ص٣٤٤ وج٩ ص٤٥ وج١٠ ص٥٩.

برجل يفر الناس منه حين يرونه.

قال: قلت: من أنت؟!

قال: أبو ذر الخ..»[١].

وقد أشرنا إلى ذلك آنفاً، فراجع..

٧ ـ ثم تعرض أبو ذر للنفي إلى الشام[٢]، كأسلوب من أساليب الضغط عليه، علّه يستسلم، أو يمل، ولكن فألهم خاب، فقد زاده ذلك صلابة في دينه، وإيماناً بحقيّة موقفه..

٨ ـ محاولة استدراجه، ليقبل بعض المال، وليتسنى لهم التشهير به أمام الملاء، على اعتبار: أنه رجل لا ينسجم قوله مع فعله..

ويبدو: أن هذه السياسة بدأت قبل استفحال الأمر بينه وبين معاوية والهيئة الحاكمة، وقبل قطعهم عطاءه.

قال ابن كثير، وابن الأثير، وأبو الهلال العسكري:

«وقد اختبره معاوية وهو عنده في الشام، هل يوافق عمله قوله؛ فبعث إليه في جنح الليل بألف دينار، ففرقها من يومه، ثم بعث إليه الذي أتاه بها، فقال: إن معاوية إنما بعثني إلى غيرك فأخطأت، فهات

---

(١) راجع: مسند أحمد ج٥ ص١٦٤ و١٦٧ والغدير ج٨ ص٣٢٠ عنه، والمستدرك للحاكم ج٤ ص٥٢٢.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٨ ص٢٥٥ و ٢٥٦ ومسند أحمد ج٥ ص١٥٦ و ١٤٤ و ١٧٨ ومصادر ذلك لا تكاد تحصى كثرة.

الذهب، فقال: ويحك، إنها خرجت، ولكن إذا جاء مالي حاسبناك به..

وأضاف ابن الأثير، وأبو هلال العسكري، قوله: فلما رأى معاوية أن فعله يصدق قوله: كتب إلى عثمان: إن أبا ذر قد ضيق علي الخ..»[1].

وعثمان نفسه، قد أرسل إلى أبي ذر «بصرة فيها نفقة على يد عبد له، وقال: إن قبلها فأنت حر.

فأتاه بها، فلم يقبلها، فقال: اقبلها يرحمك الله؛ فإن فيها عتقي.

فقال: إن كان فيها عتقك، ففيها رقي. وأبى أن يقبلها»[2].

٩ ـ ثم قطع الحكام الأمويون عطاء أبي ذر «رحمه الله» في محاولة منهم للضغط الإقتصادي عليه، علّه يستسلم ويلين. فلم تنجح المحاولة ولم يستسلم، بل صعَّد حملته ضد جشعهم واستئثارهم؛ فكان لهم معه أسلوب آخر..

١٠ ـ هو معاودة الإغراء بالمال، بعد أن ذاق مس الحاجة والجوع.

---

(١) تفسير القرآن العظيم ج٢ ص٣٥٢ و (ط دار المعرفة) ج٢ ص٣٦٦ والكامل في التاريخ ج٣ ص١١٤ و ١١٥ والأوائل ج١ ص٢٧٧ والغدير ج٨ ص٣٧٧.

(٢) لباب الآداب ص٣٠٥ وأعيان الشيعة ج٤ ص٢٣١ عنه، وشجرة طوبى ج١ ص٧٥.

قال البلاذري، والمعتزلي: «وكان أبو ذر ينكر على معاوية أشياء يفعلها، فبعث إليه معاوية ثلاثمائة دينار، فقال: إن كانت هذه من عطائي الذي حرمتمونيه عامي هذا قبلتها، وإن كانت صلة فلا حاجة لي فيها»(١).

فلما لم يفلح معاوية قام أحد أعوانه بمحاولة مماثلة، فأرسل إليه حبيب بن مسلمة بثلاثماءة دينار فرفضها أيضاً(٢).

كما أنه لما صار أبو ذر بالربذة «ذهب إليه حبيب بن مسلمة، وحاول أن يعطيه مالاً، فرفض أيضاً»(٣).

وقيل له: ألا تتخذ ضيعة، كما اتخذ فلان وفلان؟!

---

(١) أنساب الأشراف ج٥ ص٥٣ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٤ و ٥٥ وج٨ ص٢٥٦ والغدير ج٨ ص٢٩٣ و ٣٥٠ عنهما. وراجع: كتاب الأربعين للشيرازي ص٦٠٥ وبحار الأنوار ج٢٢ ص٤١٥ وج٣١ ص١٧٥ والدرجات الرفيعة ص٢٤٣ والشافي في الإمامة ج٤ ص٢٩٤ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٥١.

(٢) أنساب الأشراف ج٥ ص٥٣ وصفة الصفوة ج١ ص٥٩٥ والمصنف لابن أبي شيبة ج٨ ص١٨٤ والدر المنثور ج٣ ص٢٣٤ عن أحمد في الزهد، والميزان ج٩ ص٢٥٧ عنه، وتاريخ مدينة دمشق ج٦٦ ص٢٠٨ وحلية الأولياء ج١ ص١٦١. وراجع: الغدير ج٨ ص٢٩٣.

(٣) أنساب الأشراف ج٥ ص٥٣ و ٥٤ وراجع: حلية الأولياء ج١ ص ١٦٢.

فقال: وما أصنع بأن أكون الخ..[١].

وحبيب هذا هو الذي نبه معاوية إلى الخطر المحدق به من قبل أبي ذر، وأنه إن بقي في الشام أفسدها عليهم[٢].

وعدا ذلك.. فإن معاوية وحبيب بن مسلمة ربما كانا يهدفان، من وراء هذه العطايا إلى أنه لا يخلو الأمر: أما أن يسكت أبو ذر، فهو المطلوب، وأما أن لا يسكت فيصير لهما ذريعة قوية للتشهير به، حتى لا يبقى لكلامه قيمة، ولا لمواقفهم الحادة منه أثر سلبي عليهم.

ولكن أبا ذر رفض كل ذلك.. وكيف لا يرفض، وهو الذي عندما سأله الأحنف عن هذا العطاء أجابه بقوله: خذه فإن فيه اليوم معونة، فإذا كان ثمناً لدينك فدعه[٣].

بل إن عثمان نفسه. بعد أن فعل بأبي ذر ما فعل، كرر نفس

---

(١) حلية الأولياء ج١ ص١٦٣ وراجع: المصنف لابن أبي شيبة ج٨ ص١٨٣.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٥ وج٨ ص٢٥٧ والغدير ج٨ ص٣٠٤ وأنساب الأشراف ج٥ ص٥٣ وبحار الأنوار ج٢٢ ص٤١٥ وج٣١ ص١٧٦ والدرجات الرفيعة ص٢٤٣ ومستدركات علم رجال الحديث ج٢ ص٣٠٢ والشافي في الإمامة ج٤ ص٢٩٥ ونهج الحق وكشف الصدق ص٢٩٩ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٥١.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ج٦ ص٣٥٩ ومسند أحمد ج٥ ص١٦٩ و ١٦٧ والغدير ج٨ ص٣٢٠ وصحيح ابن حبان ج٨ ص٥٢ وتهذيب الكمال ج٨ ص٣١١.

المحاولة، من أجل نفس ذلك الهدف.. فأرسل إلى أبي ذر مائتي دينار مع موليين له، فقال أبو ذر: «هل أعطى أحداً من المسلمين مثل ما أعطاني»؟!

قالا: لا.

فردّها، وقال لهما: أعلماه: إني لا حاجة لي فيها، ولا فيما عنده، حتى ألقى الله ربي، فيكون هو الحاكم فيما بيني وبينه..[١].

١١ ـ ثم كانت إعادة أبي ذر من الشام إلى المدينة على أخشن مركب، وقد تسلخ لحم فخذيه[٢].

١٢ ـ كما أن عثمان حظَّر على الناس: أن يقاعدوا أبا ذر، أو يكلموه[٣].

---

(١) قاموس الرجال ج٢ ص٤٤٨ و ٤٤٩ باختصار. وراجع: اختيار معرفة الرجال للطوسي ج١ ص١١٨ وبحار الأنوار ج٢٢ ص٣٩٨ ومستدرك سفينة البحار ج٨ ص٦١٧ والدرجات الرفيعة ص٢٤١.

(٢) بحار الأنوار ج٣١ ص٢٧٨ و ٢٧٩ والفتوح لابن أعثم ج٢ ص١٥٦ و (ط دار الأضواء) ج٢ ص٣٧٤ وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص٢٦٩.

(٣) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٣ ص٥٧ وج٨ ص٢٥٦ عن الواقدي، وبحار الأنوار ج٢٢ ص٤١٨ وج٣١ ص١٧٨ و ١٧٩ والشافي في الإمامة ج٤ ص٢٩٧ وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص٢٧٢ وسفينة النجاة للتنكابني ص٢٥٣ والفتوح لابن أعثم ج٢ ص١٥٨ و ١٥٩

وهذا أسلوب آخر للضغط على ذلك الصحابي الجليل، انتهى بالفشل الذريع أيضاً..

١٣ ـ التكذيب، والإهانة، والتحقير والإذلال.

١٤ ـ النفي إلى الربذة، ذلك المكان الصعب، الذي كان يكرهه أبو ذر.

وكتاب الأربعين للشيرازي ص٦٠٨ والغدير ج٨ ص٢٩٨ و ٣٠٦ والدرجات الرفيعة ص٢٤٥.

Presented By: https://jafrilibrary.com/

الفصل الخامس:

لمسات أخيرة..

موقف أبي ذر:

وقد عمل أبو ذر بوصية النبي «صلى الله عليه وآله» له بان يصبر حتى يلقاه، فصبر على الشدائد، وكافح الصعوبات، وتحمل كل تلك الإهانات القاسية، ولم يتنازل عن مبدئه، ولم يساوم على دينه ولم يتزحزح قيد شعرة.

ولكنه لم يلجأ إلى حمل السيف والقتال؛ لأن النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» قال: إن الصبر حتى يلقاه خير من ذلك.. لأنه «صلى الله عليه وآله» يعرف أن قتله لا يجدي، بل قد يفجر الأمور بنحو يوقع الناس في محنة أشد، وبلاء أعظم.

فالنبي «صلى الله عليه وآله» يؤيد موقف أبي ذر من الحكام، ولا يمانع أن يعلن رأيه في مخالفاتهم تلك.. ولكنه يرشد أبا ذر إلى أن هذا الإعلان يجب أن لا يتطور إلى القتال؛ لأن ذلك ربما يضر بهدف أبي ذر الأسمى، ومبدئه الأعلى.. أو على الأقل لن يكون له نفع يذكر فيه، للدين وأهله.

فتحمل أبو ذر مشاق النفي إلى الربذة أبغض الأمكنة إليه، وأشدها صعوبة عليه.. ولكنهم لم يتركوه، بل لحقوه إلا هناك، كما ظهر من فعل حبيب بن مسلمة، ومحاولة إغرائه بالمال؛ للأهداف المتقدمة..

فآثر الجوع على المال، لأنه لا يريد أن يصبح رقيقاً لغير الله..

يلاحظ: أنهم حين نفوا أبا ذر إلى الربذة «أخرج معاوية إليه أهله؛ فخرجوا، ومعهم جراب مثقل يد الرجل، فقال: انظروا إلى هذا الذي يزهّد في الدنيا ما عنده!

فقالت امرأته: والله، ما هو دينار ولا درهم، ولكنها فلوس، كان إذا خرج عطاؤه ابتاع منه فلوساً لحوائجنا..»(١).

خلاصة.. وبيان:

وبعد تلك الجولة الطويلة فيما جرى مع أبي ذر، وعليه يتضح مصداق قول علي «عليه السلام»، والحسين، وعمار له: إنهم خافوه على دنياهم، وخافهم هو على دينه، أو ما في معناه(٢).

ويعرف أيضاً: سر التأييد المطلق من قبل علي عليه السلام، والحسن والحسين «عليهما السلام»، وعقيل، وابن جعفر، وابن عباس، والمقداد، وعمار لأبي ذر «رحمه الله»، وموقفهم القوي معه وإلى جانبه.

ويعرف أيضاً: لماذا كان النفي من بلد إلى بلد، ولماذا كان التهديد بالقتل وبالفقر. ولماذا الرشوة، ولماذا قطع العطاء.. إلى غير ذلك مما

---

(١) تاريخ الأمم والملوك ج٣ ص٣٣٦ والكامل في التاريخ ج٣ ص١١٥ و ١١٦.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٨ ص٣٥٣ والغدير ج٨ ص٣٠١ عنه.

تقدم..

وأيضاً يعرف: معنى قولهم: إنه أفسد الشام عليهم(١)، ولماذا كانت خشيتهم على المدينة(٢).

ولا يبقى بعد مجال للإصغاء إلى قول لجنة الفتوى في الأزهر وغيرها:

من أن أبا ذر، إنما كان ينكر على الناس تملكهم فوق حاجتهم.. أو انه كان يوجب إنفاق ذلك، أو أنه كان يوجب الإنفاق في السبل الواجبة غير الزكاة.. أو أنه كان يدعو إلى الزهد في الدنيا، إلى آخر ما تقدم..

رأي عمر في الأموال:

والحقيقة: هي أن ما نسب إلى أبي ذر، من إيجابه إنفاق كل ما زاد عن الحاجة، والذي قلنا: إنها نسبة لا تصح.. هو نفس قول ورأي عمر بن الخطاب، الذي لم يوفق إلى تطبيقه، ومات قبل أن يخرجه

---

(١) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج٤ ص١٦٨ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج٨ ص٢٥٩ و ٢٦٠ عن الواقدي وج٣ ص٥٦ عن اليعقوبي ج٢ ص١٧٢ والغدير ج٨ ص٢٩٨ و ٢٩٧ و ٣٠٠ و ٣٠٦ عنه، وعن عمدة القاري ج٤ ص٢٩١.

(٢) فتح الباري ج٣ ص٢١٨ وعمدة القاري ج٨ ص٢٦٢ والغدير ج٨ ص٢٩٥ عنه.

إلى حيز التنفيذ. ولا ندري حقيقة دوافعه لإتخاذ هذا القرار، إلا ان كان يريد ان يجعلهم تابعين له، من حيث أن قوت يومهم يصبح بيده.

قال الرفاعي: «..حرم عمر بن الخطاب على المسلمين اقتناء الضياع، والزراعة، لأن أرزاقهم، وأرزاق عيالهم، وما يملكون من عبيد وموال، كل ذلك يدفعه إليهم من بيت المال؛ فما لهم إلى اقتناء المال من حاجة..»[١].

بل لقد ورد عنه بسند وصفه ابن حزم بأنه: في غاية الصحة، والجلالة، قوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت فضول أموال الأغنياء؛ فقسمتها على فقراء المهاجرين»[٢].

وليلاحظ: تخصيصه ذلك بأولاد المهاجرين، دون أولاد الأنصار، الذين بدأ تجاهلهم وإهمالهم، بل تفضيل غيرهم، والتجني عليهم منذ وفاة الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، لأسباب لا تخفى، أهمها:

أ - إن قريشاً كانت حانقة عليهم لما قد نالها منهم، ولما كان لهم من أثر في الإسلام، وتصديهم مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» لها في بدر وغيرها، أمر لم تستطع قريش رغم إظهارها الإسلام أن

---

(١) عصر المأمون ج١ ص٢ والغدير ج٨ ص٣٧٠ عنه.

(٢) المحلى لابن حزم ج٦ ص١٥٨ والغدير ج٨ ص٣٧٠ عنه، وتاريخ الأمم والملوك ج٥ ص٣٣ و (ط مؤسسة الأعلمي) ج٣ ص٢٩١.

تنساه، أو أن تتغاضى عنه.

٢ ـ وذنبهم الآخر مناصرتهم وميلهم لأمير المؤمنين عليه السلام، منذ قضية السقيفة.

٣ ـ ثم هناك موقفهم في قضية سعد بن عبادة.. وغير ذلك من أمور..

ملاحظات أخيرة لبعض الأعلام:

وهناك ملاحظات ثلاث أشرنا إليها في تضاعيف كلامنا السابق.. واشار إليها بعض الأعلام أيضاً بإيجاز.. نعيد التذكير بها هنا.

وهي التالية:

أولاً: إن الأمويين لم يستطيعوا أن يقبلوا أبداً: أن يكون المال مال الله، ويجب إنفاقه على عباد الله، وفي سبيل الله، بل كانوا يرون: أن ما في بيت المال ملك لهم. ولهم فقط.

ويدل على ذلك:

١ ـ ما ورد: من أنه لما قتل عثمان أرسل علي «عليه السلام» فأخذ ما كان في داره من السلاح، وإبلاً من إبل الصدقة، ورده إلى بيت المال، فقال الوليد بن عقبة أبياتاً منها:

بني هاشم ردوا سلاح ابن أختكم ولا تنهبوه لا تحل مناهبه

بني هاشم كيف الهوادة بيننا وعند علي سيفه ونجائبه

بني هاشم كيف التودد بيننا وتبر ابن أروى عندكم وجوائبه

ومنها عند أبي الفرج:

بني هاشم لا تعجلوا بإقادة سواء علينا قاتلوه وسالبه

فقد يجبر العظم الكسير وينبري لذي الحق يوماً حقه فيطالبه(١)

وقال المفيد: «..قد ذكر الناس في هذه الأدراع والنجائب: أنها من الفيء الذي يستحقه المسلمون؛ فغلب عليها عثمان، واصطفاها لنفسه؛ فلما بايع الناس علياً انتزعها «عليه السلام» من موضعها؛ ليجعلها في مستحقيها»(٢).

٢ ـ قول سعيد بن العاص: السواد بستان لقريش: فجرى بينه وبين صلحاء الكوفة ما جرى من اعتراضهم عليه؛ فانتصر عثمان،

(١) راجع: الجمل للشيخ المفيد ص١١١ و ١١٢ والأغاني لأبي الفرج ج٤ ص١٧٦ و ١٧٥ و ١٨٨ و ١٨٩ ومروج الذهب ج٢ ص٣٥٦ و ٣٥٧ والكامل في الأدب ج٢ ص٤٤ ونسب قريش لمصعب الزبيري ص١٣٩ و ١٤٠ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٢٧٠ وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج١ ص٤٠٣ وراجع: الإستيعاب (ط دار الجيل ج٤ ص١٥٥٢ وتاريخ مدينة دمشق ج٣٩ ص٥٤١ .

(٢) الجمل للشيخ المفيد ص١١٦.

والأمويون له. وكان لذلك مضاعفات ليس هنا محل ذكرها..[١].

٣ ـ قول معاوية المتقدم: إن مال الله لهم، والأرض أرضهم، فاعترض عليه صعصعة تارة، والأحنف أخرى.

٤ ـ وقالوا: إن علياً «عليه السلام» «أمر أن ترتجع الأموال التي أجاز بها عثمان حيث أصيبت، أو أصيب أصحابها . فبلغ ذلك عمرو بن العاص، وكان بأيلة من أرض الشام، أتاها حيث وثب الناس على عثمان، فنزلها فكتب إلى معاوية: ما كنت صانعاً فاصنع، إذ قشرك ابن أبي طالب من كل مال تملكه كما تقشر عن العصا لحاها»[٢].

٥ ـ كان ابن برصاء الليثي من جلساء مروان بن الحكم ومحدثيه، وكان يسمر معه. فذكروا عند مروان الفيء، فقالوا: مال الله. وقد بين الله قسمه، فوضعه عمر مواضعه!!

فقال مروان: المال مال أمير المؤمنين معاوية، يقسمه فيمن يشاء، ويمنعه ممن يشاء، وما أمضى فيه من شيء فهو مصيب فيه !! الحديث..[٣].

---

(١) راجع: الغدير ج٩ ص٣١ و ٣٢ فإنه قد ذكر لذلك العديد من المصادر. إضافة إلى مصادر أخرى تقدم ذكرها.

(٢) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج١ ص٢٧٠ والغدير ج٨ ص٢٨٧ والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص٦٦٥.

(٣) تهذيب الكمال ج٧ ص١٧٩ وتاريخ مدينة دمشق ج١٥ ص١١٥ وج٣٨ ص٢٥٠ والإصابة ج١ ص٦٨٨ ونسب قريش لمصعب الزبيري، وتهذيب

ثانياً: إن هؤلاء الغيورين على الخليفة الثالث، وعلى معاوية، والأمويين، والذين وصموا أبا ذر من أجل ذلك بالمزدكية تارة وبالإشتراكية أخرى، وباليهودية ثالثة، وجعلوه مخالفاً لما ثبت ضرورة من الدين رابعة ـ إن هؤلاء ـ قد ابتلوا بأعظم مما وصموه به، فقد دخلت الشيوعية إلى أروقة الأزهر نفسه، وهو المؤسسة التي أصدرت الفتوى الظالمة في حق أبي ذر، ودخلت أيضاً دوائر الأوقاف في مصر (كما يقول صلاح الدين المنجد في كتابه: بلشفة الإسلام)، وأصبح نفس شيخ الأزهر عبد الحليم محمود في وقته يذهب لاستقبال الزعيم الشيوعي، ألكسي كوسيغين، في مطار القاهرة، ولا من يرد، ولا من يسمع..

ثالثاً: إنه بعد أن دخلت خلافة عثمان في جملة عقائد بعض الفرق، ورأى أصحابها ما فعله الخليفة بأبي ذر الصحابي العظيم، لم يكن لهم مناص إلا بأن ضحوا بأبي ذر من أجل الحفاظ والإبقاء على عثمان، فنسبوا إليه ما نسبوا مما لا يشك بفساده أحد.

خاتمة واعتذار:

وبعد.. فقد كانت تلك لمحة موجزة عن حقيقة رأي أبي ذر في الأموال، وقد رأينا: أنه لم يكن له رأي يخالف ما عليه جمهور

تاريخ ابن عساكر ج٤ ص٤٢٢ بتصرف. ونقله المعلق على نسب قريش عن: الأغاني ج٤ ص١٨٦ ـ ١٨٧ وعن الطبري ج٢ ص٢٧٨ وعن الإصابة.

الصحابة، وتنطق به ضرورة الإسلام، والقرآن..

وظهر أن كل ما ينسب إليه من آراء تخالف الإسلام، والقرآن محض افتراء، لا حقيقة له، ولا واقع وراءه، وهو بهم أوفق وأليق..

وإنني إذ أعتذر للقارئ الكريم عن كل هفوة أو تقصير... فإنني أعتز باهتمامه بمطالعة ما كتبت ومتابعته..

ومن الله نستمد العون والقوة، وهو الموفق والمسدد.

جعفر مرتضى العاملي